الأمم المتحدة

E/AC.51/2013/4

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 March 2013
Arabic
Original: English

**لجنة البرنامج والتنسيق**
**الدورة الثالثة والخمسون**
**الدورة الموضوعية، ٣-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣**
البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
**المسائل البرنامجية: التقييم**

## تقييم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

## تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

**"حقق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة نتائج هامة في عدد متزايد من الولايات؛ ومع ذلك، فإن عمله قد يكون أكثر فعالية عند إيلاء مزيد من الاهتمام إلى التحليل القائم على الأدلة، ومواءمة الرؤية المؤسسية مع البرامج والمساءلة"**

موجز

يشمل هذا التقرير التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لأهمية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفعاليته في المجالات الفنية لخدماته المعيارية، والبحث والتحليل، والمساعدة التقنية.

* E/AC.51/2013/1.

130513 090513 13-27792 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفي ظل التغير الطفيف في مجال المخدرات والجريمة على الصعيد العالمي خلال السنوات الأربع الماضية، اتسم أداء المكتب بالقوة في الاضطلاع بمهمته المعيارية المتمثلة في دعم البلدان في التصديق على الصكوك القانونية الدولية الرئيسية وما يرتبط بها من سياسات التمكين. وقد تحسن العدد التراكمي للتصديقات بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة.

وتحقق عدد من النتائج في مجالي البحث والتحليل. وقد أسهمت منشورات المكتب الرئيسية، ولا سيما التقرير العالمي عن المخدرات الذي يصدر سنوياً، في زيادة الوعي وأثرت في المناقشات. وقد لقيت سلسلة تقييمات مخاطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي أصدرها المكتب مؤخرا اهتماما كبيرا؛ ومع ذلك، فإن تأثيرها غير واضح على ما تلاها من تغير في السياسات وتغير مؤسسي. وعلى الصعيد الوطني، كانت النتائج أكثر وضوحا في دراسات استقصائية مختارة عن محاصيل الكوكا والأفيون، أسهمت مباشرة في القضاء على المحاصيل، وفي وضع سياسات التنمية البديلة. ولكن ثمة حاجة بصورة أعم إلى تعزيز مساهمة المكتب في إجراء التحليلات القائمة على الأدلة واستخدامها وتبادل المعارف من أجل تحسين دعم عملية صنع القرار الخاصة به، وبالجهات الفاعلة الأخرى في مجالي سيادة القانون والتنمية.

وفي مجال المساعدة التقنية، هناك عدد من النتائج الخاصة ببلدان محددة بتعزيز القدرات المؤسسية من أجل تنفيذ السياسات وتمكين الإجراءات من أجل التصدي للتحديات الخاصة بالمخدرات والجريمة. ومع ذلك، فإن عملية تقديم المساعدة التقنية لا تحظى دائما بالأولوية وفقا للأولويات الوطنية أو الإقليمية. بل إنها تستجيب أساسا لمبادرات خاصة من جانب المانحين. وبينما أُحرز تقدم في تحقيق التكامل في العمل بالنسبة لجميع المجالات المواضيعية، فإن العمليات لا تزال مجزأة بين ٢٩٧ مشروعا جاريا، يتم فيها تتبع النفقات والنواتج بانتظام لكن ليس النتائج. ويرجع انعدام القياسات لتقييم فعالية عملها والصعوبات المتبقية في تحقيق المواءمة في تخطيط العمل جزئيا إلى عدم المرونة في التمويل الخارج عن الميزانية وعدم إمكانية التنبؤ به. ويعتبر ذلك من القيود الإدارية الرئيسية التي تحد من قدرات المكتب على تحديد الأولويات والتركيز على صعيد المؤسسة عموما وعلى صعيد العمليات الميدانية.

ويواجه المكتب تحديا شاملا يتمثل في أن يصب تركيزه الاستراتيجي والتشغيلي على عدد محدود من المجالات التي يمكن أن تجلب قيمة مضافة أو ميزة نسبية فريدة عن طريق مواءمة ولايته وموارده ودرايته الفنية وأدائه السابق وشراكاته.

وترد فيما يلي خمس توصيات هامة قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وقبلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة:

- التركيز على ترجمة رؤيته المؤسسية من خلال تحقيق التكامل التام في مجالاته الفنية ومواءمة برامجه المواضيعية والجغرافية
- تنفيذ استراتيجية متكاملة لإدارة المعارف
- تحسين مهام التوجيه والدعم التي يقدمها لتخطيط البرامج ورصدها والإبلاغ عن نتائجها
- تنفيذ استراتيجيته لجمع الأموال مع التركيز بوجه خاص على الحد من تخصيص المساهمات الخارجة عن الميزانية
- إنشاء آلية لكفالة التتبع الرسمي والمنهجي للإجراءات التنظيمية التي يتخذها استجابة لما يتوصل إليه من توصيات في مجال التقييم

# المحتويات

الصفحة


أولا – مقدمة ..... ٥
ثانيا – معلومات أساسية ..... ٥
ثالثا – النطاق والمنهجية ..... ٨
رابعا – نتائج التقييم ..... ١٥
خامسا – خلاصة ..... ٣٦
سادسا – التوصيات ..... ٣٧
مرفق رد الإدارة المؤرّخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣ على تقييم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ٣٩

## أولا – مقدمة

١ – أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييما لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على أساس تقييم للمخاطر أجري في عام ٢٠٠٨. واختارت لجنة البرنامج والتنسيق التقييم للنظر فيه خلال دورتها الثالثة والخمسين المعقودة في حزيران/يونيه عام ٢٠١٣[(١)]. وأيدت الجمعية العامة هذا الاختيار في قرارها ٨/٦٦.

٢ – ووفقا للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، يهدف التقييم إلى تحديد أهمية وكفاءة وفعالية وأثر أنشطة المنظمة بالنسبة للأهداف المتوخاة منها بصورة منهجية وموضوعية قدر الإمكان[(٢)]. وركز التقييم على أهمية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفعاليته، حسبما جرت مناقشته في الفرع المتعلق بالنطاق والمنهجية من هذا التقرير.

## ثانيا – معلومات أساسية

### تاريخ وولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٣ – بدأت الأمم المتحدة عملها في مجال المخدرات في عام ١٩٤٦ من خلال إنشاء لجنة المخدرات، وهي لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي[(٣)]. وأنشئ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ بوصفه الهيئة المسؤولة عن تنسيق العمل الدولي في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت لجنة منع الجريمة ومكافحتها في عام ١٩٧١، وعدلت الجمعية العامة اسمها بالقرار ١٥٢/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ لتصبح برنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية. وفي عام ١٩٩٢، تحولت كذلك إلى لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية[(٤)]. وفي عام ١٩٩٧، أدمجت أمانة اللجنة مع برنامج المراقبة الدولية للمخدرات لإنشاء مكتب جديد لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة[(٥)]. وأعيد تسمية المكتب ليصبح المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠٠٢.

---

(١) انظر A/66/16، الفقرة ٦٦.

(٢) ST/SGB/2000/8، البند ٧-١.

(٣) انظر E/RES/1946/9/I.

(٤) انظر ECOSOC/1992/1.

(٥) انظر: A/51/950، الفقرات ١٤٣ إلى ١٤٥.

٤ - وتتمثل الولاية الشاملة للمكتب في العمل مع الدول الأعضاء على تعزيز استجاباتها للمشاكل المتشابكة في مجالات تعاطي المخدرات، والاتجار بها، والجريمة والإرهاب على الصعيد العالمي من خلال المساعدة على إيجاد النظم التشريعية والقضائية والصحية اللازمة لحماية الأشخاص الأكثر ضعفا في مجتمعنا وتعزيز هذه النظم[٦]. ويتدفق عمله الفني من مجموعة متنوعة من الولايات، بما في ذلك الصكوك القانونية الدولية[٧]. ويشمل الإطاران الاستراتيجيان للفترتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣ مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره[٨] بوصفها من الأولويات الثماني الشاملة للأمم المتحدة.

## الحوكمة والعمليات

٥ - تقدم لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية تقاريرهما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهما من هيئات الأمم المتحدة الرئيسية لصنع السياسات بشأن مسائل مراقبة المخدرات ومنع الجريمة[٩]. وتعتمد اللجنتان ميزانية موحدة لفترة السنتين وتقر اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة ميزانية فترة السنتين للبرنامج. ويترأس المكتب مدير تنفيذي مسؤول أمام الأمين العام.

٦ - وتضطلع بتنفيذ أعمال المكتب أربع شعب؛ حيث تضطلع بالأعمال الموضوعية ثلاث شعب، وهي شعبة شؤون المعاهدات، وشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة، وشعبة العمليات؛ وتتولى الشعبة الرابعة، شعبة الإدارة، شؤون الإدارة. ويضم المكتب ١٢٩ وظيفة من الوظائف الممولة من الميزانية العادية و ٣٥٧ من الوظائف الممولة من خارج الميزانية[١٠]. وبالإضافة إلى المقر في فيينا، لدى المكتب مكاتب إقليمية وقطرية ومكاتب للبرامج والمشاريع في ٦٦ بلدا، ويغطي نطاق أنشطته أكثر من ١٥٠ بلدا[١١].

(٦) انظر: A/65/6/Rev.1، الفقرة ١٣-١.

(٧) انظر: A/63/6/Rev.1.

(٨) انظر: A/63/6/Rev.1 و A/65/6/Rev.1.

(٩) انظر قرار الجمعية العامة ١٨٥/٤٦ ألف.

(١٠) انظر: A/66/6 (Sect. 16)، و Corr.1، الجدول ١٦-٦.

(١١) انظر: E/CN.7/2011/6-E/CN.15/2011/6.

## الميزانية

٧ - بلغت ميزانية المكتب للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ ما مقداره ٥١٧ مليون دولار (انظر الجدول ١)، منها نسبة ٨ في المائة (٤١ مليون دولار) من الميزانية العادية ونسبة ٩٢ في المائة المتبقية (٤٧٦ مليون دولار) من موارد خارجة عن الميزانية. وشكلت الأموال المخصصة للأغراض العامة (فئة من الموارد الخارجة عن الميزانية) أقل من نسبة ٦ في المائة من ميزانية المكتب لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١[١٢].

الجدول ١

**الاحتياجات من الموارد حسب العنصر**[١٣]

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(١) الميزانية العادية

| العنصر | نفقات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ | اعتمادات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ | تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ |
|---|---|---|---|
| ألف - أجهزة تقرير السياسات | ١ ٤٦٩,٣ | ١ ٩٠٠,٤ | ١ ٣٠٥,٣ |
| باء - التوجيه التنفيذي والإدارة | ٨٢٥,٠ | ٦٥٩,٧ | ١ ٤٧١,٣ |
| جيم - برنامج العمل | ٣٥ ٩٥١,١ | ٣٥ ٥٤٣,١ | ٣٧ ٣٤٦,٦ |
| دال - الدعم البرنامجي | ١ ١١٤,٩ | ١ ٠٨٧,٩ | ١ ١٦٩,٣ |
| **المجموع الفرعي** | **٣٩ ٣٦٠,٢** | **٣٩ ١٩١,١** | **٤١ ٢٩٢,٥** |

(٢) الموارد الخارجة عن الميزانية

| العنصر | نفقات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ | تقديرات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ | تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ |
|---|---|---|---|
| باء - التوجيه التنفيذي والإدارة | ٢ ٠١٧,٩ | ٢ ٨٤٣,١ | ٢ ٨٩٦,٩ |
| جيم - برنامج العمل | ٤٢١ ٠٠٣,٣ | ٤٥٠ ٤٢٨,٤ | ٤٥٨ ٩٨٦,٦ |
| دال - الدعم البرنامجي | ٢٠ ٣٢٠,٤ | ١٣ ٩٩١,٣ | ١٤ ٢٥٧,٠ |
| **المجموع الفرعي** | **٤٤٣ ٣٤١,٦** | **٤٦٧ ٢٦٢,٨** | **٤٧٦ ١٤٠,٥** |
| **المجموع (١) و (٢)** | **٤٨٢ ٧٠١,٨** | **٥٠٦ ٤٥٣,٩** | **٥١٧ ٤٣٣,٠** |

(١٢) انظر: E/CN.7/2011/3-E/CN.15/2011/3.

(١٣) انظر: A/66/6 (Sect.16) و Corr.1.

## ثالثا – النطاق والمنهجية

٨ – يتعلق التقييم بأداء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فترتي السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١ في المجالات المواضيعية للجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع ومنع الجريمة والعدالة الجنائية والفساد والجريمة الاقتصادية والصحة وسبل العيش، التي تشكل نسبة ٩٥ في المائة من موارد المكتب[١٤]. وركز المكتب على تحقيق ''النتائج''، أو الآثار القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل المتوخاة لنواتج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما يتسق مع الأطر الاستراتيجية والميزانيات الموحدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١[١٥]. وترد تفاصيل ذلك في المهام الواردة أدناه:

(أ) الخدمات المعيارية: تيسير التفاوض بشأن الصكوك القانونية الدولية القائمة وتحويلها إلى معايير وسياسات، بما في ذلك ما يخص المسائل العابرة للحدود، والتصديق عليها؛

(ب) البحث والتحليل: زيادة المعرفة بمسائل المخدرات والجريمة وإدراكها، وتوسيع قاعدة الأدلة اللازمة لوضع السياسات والعمليات؛

(ج) المساعدة التقنية: تيسير إنفاذ الصكوك القانونية الدولية القائمة وبناء القدرات الوطنية في عدة مجالات منها المعايير والقواعد المتعددة الأطراف.

٩ – وقد ساعد المكتب الدول الأعضاء على التصدي للتحديات السائدة في مجالي المخدرات والجريمة من خلال المهام التي يؤديها والتي يقصد بها أن تكون متكاملة ويدعم بعضها بعضا. وتسهم الخدمات المعيارية في تمكين الأطر التشريعية، التي يدعمها البحث والتحليل، وتيسر المساعدة التقنية بدورها العمل المعياري كما تعزز القدرات المؤسسية وتنفيذ السياسات. وركز مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييمه على مساهمات المكتب في تحقيق النتائج في إطار هذه المهام. واستنادا إلى الإطار الاستراتيجي للمكتب، وكإطار تحليلي تكميلي لهذا التقييم، وضع مكتب خدمات الرقابة الداخلية مسار أثر البرامج التالي من أجل زيادة التركيز في إطار المنهجية التي يتبعها في تقييم أعمال المكتب الفنية الشاملة لعدة قطاعات.

---

(١٤) انظر: E/CN.15/2011/22 – E/CN.7/2011/16.

(١٥) انظر: E/CN.15/2007/5 – E/CN.7/2007/14 و E/CN.15/2007/18 – E/CN.7/2007/17.

## مسار أثر البرامج الخاص بالمكتب

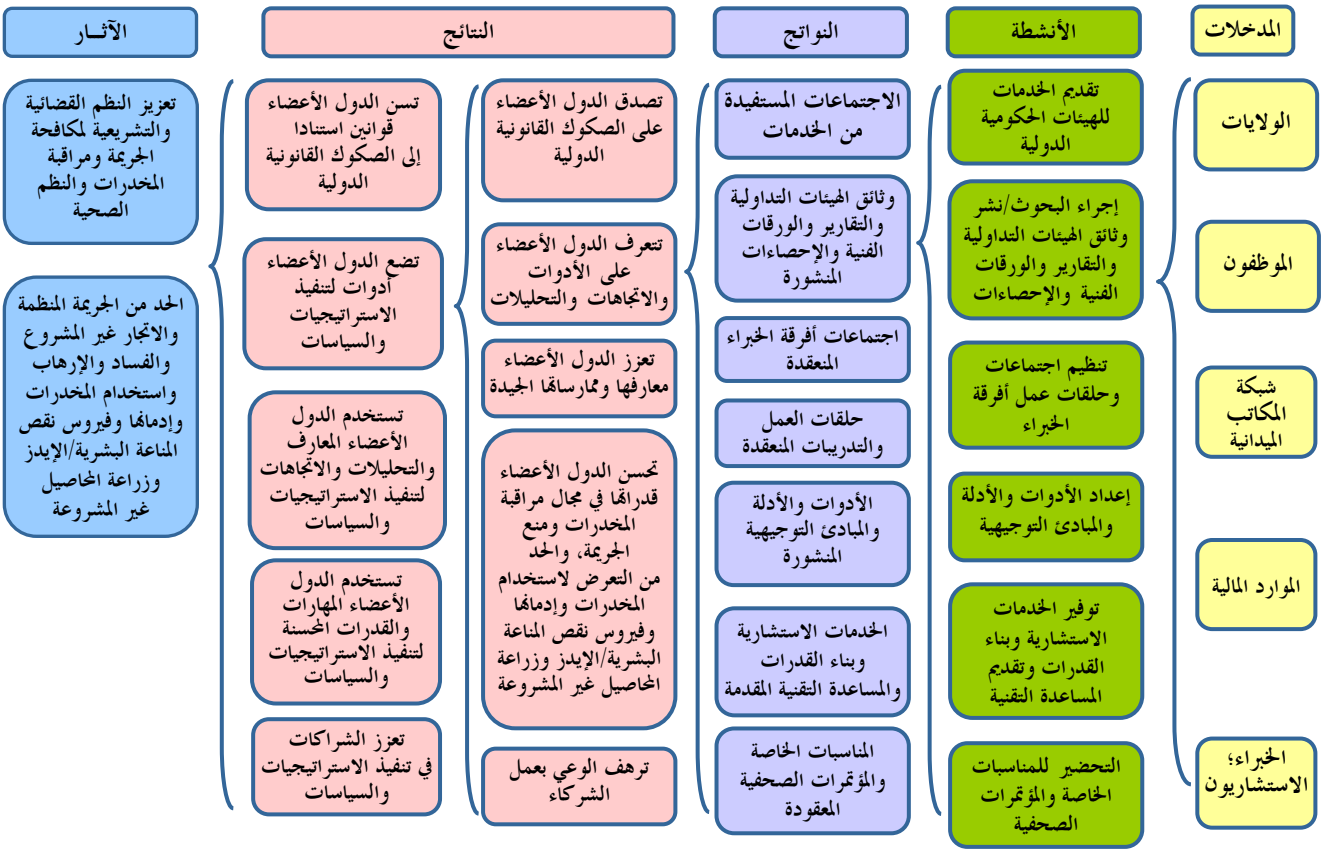


المصدر: تحليلات مكتب خدمات الرقابة الداخلية

١٠ - شمل التحليل الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية استعراضا لأعمال المكتب في ٢٤ بلدا باستخدام عينة طبقية غير عشوائية تتألف من ٣٠ موقعا توجد فيها مكاتب قطرية أو إقليمية. وتمثل البلدان الـ ٢٤ نسبة ٧٩ في المائة من ميزانية المكتب وموظفيه في الميدان. وزار مكتب خدمات الرقابة الداخلية سبعة من هذه المواقع في إطار ثلاث بعثات لجمع البيانات حيث قام بمراقبة الأنشطة البرنامجية والتحقق من النتائج. وتستند اختيارات البلدان إلى إطار تحليلي يتيح لمكتب خدمات الرقابة الداخلية مراقبة طائفة من الأنشطة في مختلف المواضيع.

١١ - واستفاد التقييم من مصادر البيانات الكمية والنوعية التالية:

(أ) استعراض الوثائق التالية:

'١' سجلات الأمم المتحدة ووثائق الأطراف الثالثة؛

'٢' وثائق التخطيط لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتعليماته ومواده التوجيهية؛

'٣' رصد البيانات الواردة من نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق ومن نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات وتقديم تقارير عنها؛

'٤' بيانات الأداء الواردة من ٢٤ مكتبا ميدانيا تابعا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

'٥' تحليل استخلاصي لعيّنة قصدية مكوّنة من ٢٠ تقريرا من بين ٨٥ تقريرا من تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات المتعلقة بتقييم المشاريع للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢؛

'٦' الاستعراضات الخارجية وتقارير مراجعي الحسابات والتقييمات؛

(ب) دراسة استقصائية إلكترونية أجراها رؤساء المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على عينة غير عشوائية مؤلفة من ٣٠ مكتبا ورد منها ٢٢ ردا، بمعدل استجابة قدره ٧٣ في المائة؛

(ج) ٢٥٤ مقابلة فردية أو جماعية شبه منظمة أجريت أثناء زيارات ميدانية إلى فيينا وسبعة مكاتب ميدانية[١٦] أو عبر الهاتف مع كل من: موظفي المكتب والدول الأعضاء والجهات المستفيدة والشركاء، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ومنظمات البحوث والمنظمات غير الحكومية؛

(د) ملاحظات مباشرة بشأن ٣٥ نشاطا من نشاطات المكتب في مجال المشاريع.

١٢ - وقام فريق استشاري مؤلف من أربعة خبراء في هذا المجال بتزويد مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتعليقات على الإطار المرجعي للتقييم والبيانات وأدوات جمع البيانات ومشروع التقرير المتعلق بالتقييم.

(١٦) أفغانستان وإندونيسيا وباكستان وبنما وجنوب أفريقيا والمكسيك وميانمار.

**القيود**

١٣ - لم يشمل التقييم المجال المواضيعي المتعلق بالإرهاب حيث أنه يمثل مجالا جديدا سيكون من السابق لأوانه تقييمه. وركز التقييم على أداء المكتب خلال فترتي السنتين الأخيرتين من دون التركيز على مساهماته في إحداث تغييرات طويلة الأجل.

١٤ - ومن أجل تخفيف تأثير القيود المفروضة على تغطية البيانات القطرية، فقد استندت الاستنتاجات المتعلقة بفعالية المكتب إلى درجة كبيرة على تثليث البيانات الكمية والنوعية، والملاحظات المتعلقة بالمواقع الميدانية، وآراء الخبراء.

**التحديات العالمية المتعلقة بالمخدرات والجريمة**

١٥ - في السنوات الخمس الأخيرة، ظل حجم المشاكل الناجمة عن المخدرات والجريمة على الصعيد العالمي دون تغيير نسبيا، كما هو الحال فيما يخص منع الجريمة والعدالة الجنائية، حيث لا تزال توجد تحديات تتمثل في ارتفاع نسبة نزلاء السجون في الاحتجاز رهن المحاكمة و/أو في المرافق الشديدة الاكتظاظ على النحو المبين في الشكل الأول. واستنادا إلى هذه الخلفية، فإن المكتب يساعد الدول الأعضاء في تعزيز سيادة القانون عن طريق تعزيز قدراتها على إرساء نظم عدالة جنائية منصفة خاضعة للمساءلة تراعى فيها الاعتبارات الإنسانية، ومواصلة تشغيل تلك النظم. غير أن الفساد يقوض سيادة القانون ويتيح ازدهار أشكال أخرى للجريمة. وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٩، مثلت الرشاوى والمخدرات أكبر مصدرين من مصادر الدخل في أفغانستان، حيث شكلا حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي للبلد[١٧].

(١٧) UNODC, *Corruption in Afghanistan, Bribery as reported by Victims* (January 2010).

الشكل الأول

**البلدان التي زادت فيها نسبة المحتجزين رهن المحاكمة على ٥٠ في المائة من عدد نزلاء السجون والتي كانت السجون فيها مكتظة**

المصدر: A/CONF.213/3.

١٦ - ويساهم الاتجار غير المشروع بالمخدرات في ارتفاع ربحية جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي وسعت شبكاتها من أجل استغلال الأسواق غير المشروعة الناشئة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الجماعات قد استغلت الابتكارات في مجال النقل وتكنولوجيا المعلومات التي تقدم الخدمات إلى الأسواق القانونية، مما يسر الاتجار وجعله مربحا. ويبين الجدول ٢ العوائد السنوية العالمية من مختلف أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي مجال الاتجار بالبشر، شكّل العمل القسري والاستغلال الجنسي أكثر شكلين من أشكال الاستغلال شيوعا في جميع المناطق بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ (انظر الشكل الثاني).

الجدول ٢

**العوائد العالمية**

| نوع الجريمة | التقديرات بدولارات الولايات المتحدة | السنة | المصدر |
|---|---|---|---|
| جميع العائدات الإجرامية | ٢,١ تريليون دولار | ٢٠٠٩ | مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١١ |
| غسل الأموال (بجميع أشكاله) | ١,٦ تريليون دولار | ٢٠٠٩ | مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١١ |
| غسل الأموال (الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية) | ٥٨٠ بليون دولار | ٢٠٠٩ | مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١١ |
| الجريمة المنظمة (بجميع أشكالها) | ٨٧٠ بليون دولار | ٢٠٠٩ | مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١١ |
| الاتجار بالمخدرات | ٣٢٢ بليون دولار | ٢٠٠٣ | مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠٠٥ |
| التزوير | ٢٥٠ بليون دولار | ٢٠٠٩ | منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي |
| الاتجار بالأشخاص | ٣١,٦ بليون دولار | ٢٠٠٥ | منظمة العمل الدولية |
| الاتجار بالأسلحة | ٠,٣-١ بليون دولار | ٢٠١١ | برنامج السلامة المالية العالمية/الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة |

الشكل الثاني

**أشكال الاستغلال، والحصص من إجمالي عدد الضحايا الذين يتم اكتشافهم، موزعة حسب المناطق (٢٠٠٧-٢٠١٠) (بالنسبة المئوية)**

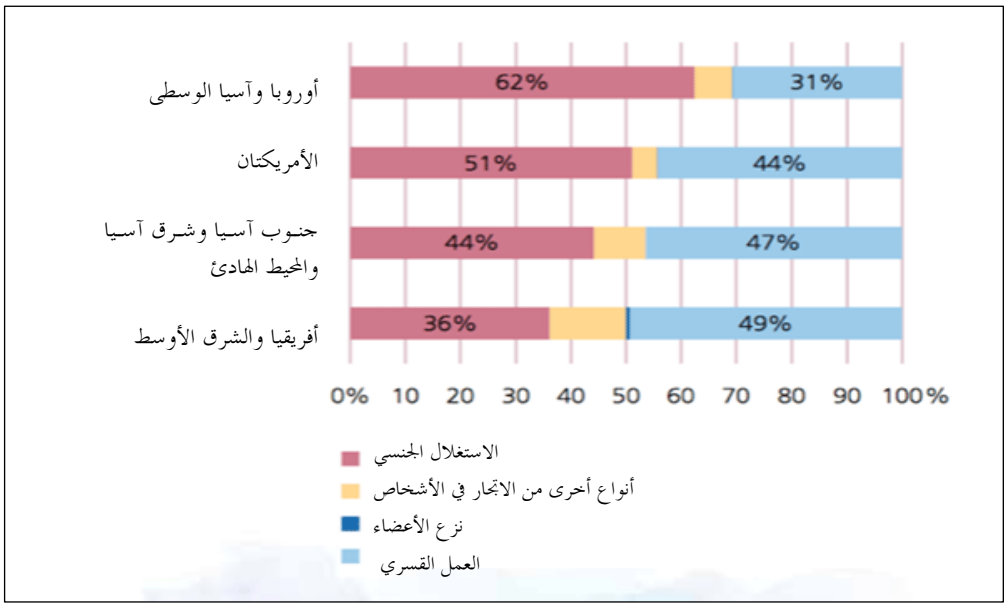


المصدر: التقرير العالمي المتعلق بالاتجار بالأشخاص، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١٢.

ملاحظة: المحور الصادي للمناطق؛ والمحور السيني للنسبة المئوية للضحايا الذين يتم اكتشافهم.

١٧ - فمن ناحية الطلب، يُقدَّر أن نسبة الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات تشكل حوالي ٥ في المائة من سكان العالم البالغين (٢٣٠ مليون في عام ٢٠١٠). أما حسب نوع المخدر، فيمثل القنب أكثر المخدرات تعاطيا، تليه المواد الأفيونية المفعول والأمفيتامينات[١٧]. كما أن وجود هياكل أساسية مستقرة لزراعة المحاصيل وإنتاج المخدرات قد عزّز انتشار تعاطي المخدرات. وفي أعقاب هبوط في زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢، عادت زراعته إلى مستوياتها السابقة، لا بل تجاوزتها، وغدت ميانمار منتجا مهما له. ومن ناحية أخرى، فقد انخفض إجمالي إنتاج الكوكا بنسبة ٦ في المائة، من ٨٠٠ ١٥٨ هكتار في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠٠ ١٤٩ هكتار في عام ٢٠١٠. وقد تكون التقديرات المتعلقة بإنتاج المخدرات واستهلاكها أقل من العدد الفعلي فيما يخص البلدان التي تكون فيها الدراسات الاستقصائية للمكتب غير مركزة، وفيما يخص المخدرات التي لا تستند إلى المحاصيل، من قبيل المخدرات التخليقية الأحدث عهدا.

١٨ - ولا تزال التحديات قائمة بالنسبة للآثار الصحية لاستعمال المخدرات، ولا سيما انتقال فيروس نقص المناعة البشرية فيما بين الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن. وفي جميع أنحاء العالم، فإن حوالي ٣ ملايين من أصل ما يقدر بنحو ١٦ مليون من متعاطي المخدرات بالحقن هم من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية[١٨]. وفي ٤٩ بلدا تتوافر عنها بيانات، زاد معدل انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في أوساط متعاطي المخدرات بالحقن بما لا يقل عن ٢٢ مرة عنه بالنسبة لبقية السكان[١٩]. أما الفئة السكانية الفرعية لمتعاطي المخدرات بالحقن في البيئات الشديدة الخطورة مثل السجون، فإن معدّل الانتشار هو أسوأ من ذلك، إذ تشير بعض التقديرات إلى أنه يربو على ٤٠ في المائة[٢٠]؛ بيد أن الوقاية من الفيروس والعلاج والرعاية التي تقدم إلى متعاطي المخدرات بالحقن ما زالت ضعيفة التمويل والوصول إليها محدودا في العديد من البلدان[٢١]. وإضافة إلى

---

(١٨) Bradley M. Mathers et., "The global epidemiology of injecting drug use and HIV among people who inject drugs: a systematic review". *The Lancet*, Vol. 372 (9651) (15 November 2008).

(١٩) انظر تقرير برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المتعلق بوباء الإيدز العالمي لعام ٢٠١٢ (UNAIDS, (Geneva, 2012.

(٢٠) انظر World Health Organization, "Effectiveness of interventions to address HIV in prisons", (Geneva, 2007).

(٢١) انظر Bradley M. Mathers et al., "HIV prevention, treatment, and care services for people who inject drugs: a systematic review of global, regional, and national coverage, " *The Lancet*, Vol. 375 (9719), (20 March 2010).

ذلك، فإن العديد من البلدان تعتبر استخدام المخدرات جريمة لا مسألة صحية، مما يحد من إمكانية توفير العلاج للمتعاطين[٢٢].

## رابعا – نتائج التقييم

### ألف – قدم المكتب، من خلال عمله المعياري في المقر وفي الميدان، المساعدة إلى الدول الأعضاء في التصديق على الصكوك القانونية الدولية، وفي سن تشريعات محلية تتماشى مع تلك الصكوك

#### أسهم عمل المكتب في زيادة التصديق على الصكوك القانونية الدولية، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

١٩ - قام المكتب، بوصفه أمانة الهيئات الحكومية الدولية، بتقديم الخدمات إلى الاجتماعات وتوفير وثائق الهيئات التداولية، وبالتالي يسّر الحوار فيما بين الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية الأخرى من أجل وضع معايير وقواعد عالمية والاتفاق عليها. فعلى سبيل المثال، أدى الدعم الذي قدمه إلى العمليات الحكومية الدولية إلى اعتماد الجمعية العامة معايير وقواعد جديدة في مجال منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية. وفي الدراسات الاستقصائية التي أجراها المكتب، أعرب ما نسبته ٧٥ في المائة من أعضاء المكاتب الموسعة للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية عن رضاهم عن نوعية وحُسن توقيت الخدمات التقنية والفنية التي قدمتها الأمانة في نهاية فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وأعربت الدول الأعضاء التي أجريت معها مقابلات أيضا عن الرضا بشكل عام عن خدمات الأمانة التي قدمها المكتب.

٢٠ - وعلاوة على تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية، فإن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة يمثل جهة الإيداع لصكوك قانونية أساسية، ولا سيما: (أ) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها[٢٣]، على سبيل المثال، بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو؛ وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة

(٢٢) انظر Alex Wodak, “Demand Reduction and Harm Reduction”, Working paper for the First Meeting of the Global Commission on Drug Policies, Geneva, 24-25 January 2011.

(٢٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلدات ٢٢٢٥ و ٢٢٣٧ و ٢٢٤١ و ٢٣٢٦، الرقم ٣٩٥٧٤.

النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة؛ (ب) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٢٤]، على سبيل المثال لا الحصر.

٢١ - وأكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ١٨١/٦٦ أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، وحثت الدول الأعضاء على التصديق على تلك الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها وعلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أو الانضمام إليها كلها. ويبين الجدول ٣ العدد الإجمالي للدول الأطراف في هذه الاتفاقيات. وقد زاد عدد التصديقات منذ عام ٢٠٠٨ حيث أصبحت ٣٤ دولة إضافية طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية و ٥٨ دولة إضافية طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الجدول ٣

**حالة التصديقات**[٢٥]

| الصك | بدء النفاذ | في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ | في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ | في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ | في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ | في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ | في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية | ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ | ١٣٩ | ١٤٧ | ١٥٢ | ١٥٨ | ١٦٥ | ١٧٣ |
| البروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص | ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ | ١١٦ | ١٢٤ | ١٣٥ | ١٤٢ | ١٤٧ | ١٥٤ |
| بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (بروتوكول تهريب المهاجرين) | ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ | ١١٠ | ١١٧ | ١٢٢ | ١٢٦ | ١٢٩ | ١٣٥ |
| البروتوكول المتعلق بالأسلحة النارية | ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥ | ٦٧ | ٧٧ | ٧٩ | ٨٣ | ٩٠ | ٩٧ |
| اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد | ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ | ١٠٧ | ١٢٩ | ١٤٣ | ١٤٨ | ١٥٨ | ١٦٥ |

(٢٤) المرجع نفسه، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

(٢٥) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت؛ ويمثّل الفرق في الأرقام فيما بين السنوات عدد الدول الأعضاء التي صدقت على الصكوك أو قبلتها أو وافقت عليها أو انضمت إليها في كل سنة من تلك السنوات.

٢٢ - ويمثل المكتب أيضا جهة الإيداع لثلاثة من صكوك مراقبة المخدرات[٢٦]. وبحكم أن هذه الصكوك قد بدأ نفاذها من قبل، فقد كان عدد التصديقات أقل مقارنة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٢٣ - ودعم المكتب الدول الأعضاء في تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، وعلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من خلال تقديم خدمات استشارية. وترد في الإطارين ١ و ٢ أدناه أمثلة على ذلك.

الإطار ١:

**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها**

عقد المكتب اجتماعات رفيعة المستوى وقدم المشورة القانونية إلى سبع دول أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي نجم عنها، على سبيل المثال، تصديق سوازيلند على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وعلى البروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص في عام ٢٠١٢.

الإطار ٢:

**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**

قدم المكتب المشورة التقنية إلى ميانمار بشأن احتياجات التصديق على الاتفاقية، التي تكللت بالتصديق عليها في عام ٢٠١٢. وعقد المكتب، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة عمل سابقة للتصديق لفائدة ٤٠ عضوا من أعضاء الحكومة، منهم مسؤولون في الوزارات وأعضاء في البرلمان وفي السلطة القضائية.

٢٤ - وإضافة إلى مساعدة الدول الأعضاء في تصديقها على الصكوك الدولية، فقد قام المكتب في عام ٢٠٠٩ بتيسير عقد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من أجل اعتماد القرار ١/٣ القاضي بإنشاء آلية للمساعدة في تنفيذ الاتفاقية تنفيذا فعالا. ووفر المكتب، بوصفه أمانة الآلية، المساعدة في الاستعراضات القطرية للأقران من أجل تحليل حالة تنفيذ الدول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وهذا ما ساعد، بدوره، في

(٢٦) الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، بصيغتها المعدلة بموجب البروتوكول ١١٧٢؛ واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالمؤثرات العقلية؛ واتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨.

تحديد الثغرات التي يحتاج البلد في معالجتها إلى المساعدة التقنية. وبعد ذلك، قام المكتب بتجميع وتقديم معلومات موجزة بشأن تنفيذ فصلين من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد استنادا إلى تقارير الاستعراض القطري[٢٧]. وعلى الرغم من أن آلية الاستعراض لا تزال في مراحلها الأولى، فينبغي أن تقوم بدور بالغ الأهمية بالنسبة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تحديد احتياجات الدول الأعضاء وقياس ما تحقق من نتائج بعد التصديق على الاتفاقية.

## وفرت الخبرة التقنية التي قدمها المكتب الدعم للدول الأعضاء في سن وتعديل التشريعات المحلية ووضع سياسات تتماشى مع الصكوك القانونية الدولية

٢٥ - إلى جانب التصديق على الصكوك، فقد دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدول الأعضاء في سن وتعديل التشريعات المحلية ووضع سياسات تنسجم مع الاتفاقيات ومع معايير وقواعد الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وخلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، أفاد المكتب بأنه قد ساعد الدول الأعضاء في اعتماد ١٠٥ تشريعات وطنية في مجالات مكافحة المخدرات، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والفساد، مقابل الهدف المحدد لذلك والبالغ ١٠٧ تشريعات. وفي ٢٤ مكتبا من المكاتب الميدانية التي استعرضها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، أفاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأنه ساعد على وضع أو تعديل و/أو تطوير ما يقرب من ٢٠٠ من السياسات الوطنية المستقلة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢، حيث كانت أغلبية السياسات (٣٥ في المائة) في مجال الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، تليها الصحة وسبل العيش (٢٧ في المائة)، والفساد والجريمة الاقتصادية (١٩ في المائة)، ومنع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية (١٩ في المائة).

٢٦ - وقدم المكتب المساعدة بشكل رئيسي عن طريق: (أ) تعيين خبراء؛ (ب) تقييم الاحتياجات التشريعية؛ (ج) مراجعة التشريعات وصياغتها؛ (د) تقديم إسهامات فنية في وضع السياسات الوطنية؛ (هـ) توفير أدوات مثل التشريعات النموذجية؛ (و) تنظيم اجتماعات وحلقات عمل على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. وترد في الإطارين ٣ و ٤ أمثلة على ذلك.

(٢٧) انظر CAC/COSP/IRG/2012/7 و Add.1؛ CAC/COSP/IRG/2012/8.

الإطار ٣:

**الجريمة المنظمة**

قام المكتب بمراجعة مشروع قانون وبتقديم تعقيبات وتبادل تشريع نموذجي مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في بنغلاديش من أجل مواءمة المشروع مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص. وبالمثل، فقد ساعد المكتب في صياغة القوانين المتعلقة بالقرصنة البحرية في كل من كينيا وسيشيل وموريشيوس والصومال. وساعد المكتب أيضا وزارة مكافحة المخدرات بحكومة أفغانستان في تنقيح الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والسياسات المتعلقة بمكافحة المخدرات وتوفير مصادر رزق بديلة.

الإطار ٤:

**منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية**

أجرى المكتب تقييما أساسيا لنظام السجون في باكستان. ونُظمت أيضا حلقات عمل لإدارات السجون وللمجتمع المدني إلى جانب إصدار دليل بشأن تفتيش السجون. وإضافة إلى ذلك، فقد قدم المكتب المساعدة في مراجعة التشريعات وصياغة قواعد للسجون.

**يسَّر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التعاون بشأن المعايير العالمية لمعالجة القضايا العابرة للحدود، وذلك بفضل خبراته ودوره كجهة داعية إلى عقد الاجتماعات**

٢٧ - أضاف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لدى معالجة القضايا العابرة للحدود، منظورات عالمية وإقليمية إلى المجالات المواضيعية المترابطة. ونظم المكتب اجتماعات إقليمية لرؤساء الوكالات الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات لمناقشة الاتجاهات السائدة في مجال الاتجار بالمخدرات وتبادل المعلومات ووضع استجابة منسقة إزاء التحديات الناشئة. وعلى المستوى دون الإقليمي، وفي إطار المبادرة الثلاثية، يسَّر المكتب سلسلة من الاجتماعات الرفيعة المستوى لكبار المسؤولين من أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان بشأن إدارة الحدود وأمنها. وترسخ هذا التعاون بفضل الإعلان الوزاري الذي وقعته هذه البلدان الثلاثة. وذكر رؤساء المكاتب الميدانية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمانحون الذين أجريت معهم مقابلات المبادرة الثلاثية باعتبارها أبرز

ما حققه المكتب من إنجازات، وقالوا إن ما من كيان آخر كان بوسعه أن يؤدي دور الوسيط في مبادرة لمكافحة المخدرات فيما بين هذه البلدان.

٢٨ - وفي بعض البلدان، حفَّز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً النقاش والتفاوض بين الجهات المعنية من مختلف الوزارات والوكالات الحكومية، على غرار الجهات المسؤولة عن مبادرات مكافحة الاتجار بالبشر في المكسيك. وأتاح المكتب أيضاً منتدى لمختلف الجهات في حكومة إندونيسيا ومنظمات المجتمع المدني من أجل مناقشة استراتيجية لمكافحة الفساد.

٢٩ - ووفرت المكاتب الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منبراً للحكومات لإيجاد الحلول من خلال الاطلاع على الممارسات المتعلقة بمواجهة التهديدات والتحديات المشتركة. وأكد تحليل استخلاص تقييمات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الميزة النسبية التي يتمتع بها هذا المكتب في تعزيز التعاون الأقاليمي. ولقد أضفى مركزه كأحد كيانات الأمم المتحدة المصداقية والحياد إفساحاً في المجال أمام الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة إلى الوزارات والوكالات الحكومية. ولاحظت الجهات التي أجريت معها مقابلات من رؤساء المكاتب الميدانية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء أيضاً أن حياد المكتب وخبرته في القضايا العابرة للحدود من العوامل التي أسهمت في تعزيز الدعم السياسي وبناء الثقة بين البلدان.

## باء - زاد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بفضل أعماله البحثية والتحليلية، من معرفة الاتجاهات العالمية السائدة في مجال المخدرات والجريمة وإدراكها؛ ولكن لا يجري باستمرار تتبع ما يترتب على ذلك من فائدة بالنسبة لاتخاذ القرارات التنفيذية ووضع السياسات

٣٠ - تتكون الأعمال البحثية والتحليلية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أساساً مما يلي: (أ) التقارير الرئيسية؛ (ب) الدراسات الاستقصائية؛ (ج) عمليات تقييم الثغرات والتهديدات؛ (د) مستودعات البيانات الإحصائية والقرارات القانونية؛ (هـ) الخدمات المختبرية وخدمات الطب الشرعي. وفي ما يتعلق بالعديد من هذه الأعمال، لا بد من الإشارة إلى أن المنهجية التي يتبعها المكتب تعتمد إلى حد كبير على المعلومات التي تفيد بها المؤسسات الوطنية عن أنفسها من خلال الاستبيانات، كالاستبيان الخاص بالتقارير السنوية المتعلق بعرض المخدرات وتعاطيها والدراسات الاستقصائية للأمم المتحدة حول اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية. ولذلك، هناك تفاوت في جودة البيانات وتوافرها، وقصور في الاتساق، وتحيز محتمل. غير أن المحللين التقنيين والمسؤولين

الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة يقدِّرون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لما يوفِّره من بيانات عالمية وإقليمية ووطنية عن الاتجاهات السائدة في مجال المخدرات والجريمة.

**أسهمت الأعمال البحثية والتحليلية التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على الأخص في اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة وذلك من خلال دراساته الاستقصائية عن رصد المحاصيل**

٣١ - وفر المكتب على الأخص أدلة تسترشد بها عملية اتخاذ القرارات في مجالي رصد محاصيل المخدرات والقضاء عليها. ولقد أعدَّ المكتب ما يلي: (أ) دراسات استقصائية عن زراعة الأفيون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وأفغانستان؛ (ب) دراسات استقصائية عن زراعة الكوكا في إكوادور وبيرو ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وكولومبيا؛ (ج) دراسات استقصائية عن زراعة القنب في أفغانستان. وفي ما يتعلق بهذه البلدان، وكما تدل الاستشهادات، استخدمت وسائط الإعلام تقارير المكتب كمصدر أساسي للبيانات. ويتضح من المقابلات التي أجريت مع الدول الأعضاء وموظفي المكتب أن القرارات المتخذة بشأن استراتيجيات مكافحة المخدرات والجهود الرامية إلى القضاء عليها استرشدت بالدراسات الاستقصائية عن المحاصيل في أفغانستان وبوليفيا وكولومبيا على سبيل المثال.

٣٢ - وتعكس بيانات خدمة اتجاهات البحث التي توفرها شركة غوغل (Google Trends) بشأن أنماط البحث على شبكة الإنترنت أيضاً أهمية ما يضطلع به المكتب في مجال رصد المحاصيل؛ فمنذ عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٢، تطابق تصنيف عدد المرات التي جرى فيها البحث عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تطابقاً وثيقاً مع عدد المرات التي جرى فيها البحث عن المناطق والمدن التي يقدم فيها المكتب المساعدة إلى الحكومات لوضع استراتيجيات لمكافحة المخدرات من خلال الدراسات الاستقصائية التي يجريها بشأن رصد المحاصيل. وجرى البحث عن المكتب أكثر الأحيان في كولومبيا وبوغوتا، بعد النمسا وفيينا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المصطلحات التي جرى البحث عنها في أغلب الأحيان بالاقتران مع المكتب شملت كولومبيا، والاتجار بالمخدرات، وأفغانستان، والتقرير عن المخدرات.

٣٣ - وترد أحدث الاتجاهات المتعلقة بزراعة الكوكا والأفيون في بلدان مختارة في الشكلين الثالث والرابع أدناه، مع تراجع زراعة شجيرة الكوكا في بوليفيا و بقاء زراعة خشخاش الأفيون على حالها في باكستان.

الشكلان الثالث والرابع

## زراعة خشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا

### الزراعة العالمية غير المشروعة لخشخاش الأفيون (بالهكتارات)

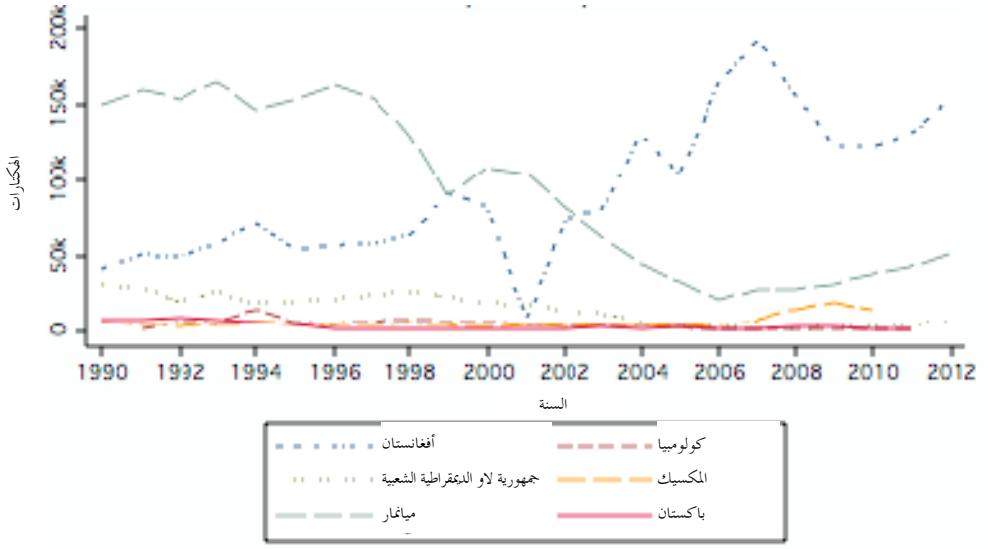


المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ملاحظة: المحور الصادي: بآلاف الهكتارات؛ المحور السيني: بالسنوات.

### زراعة شجيرة الكوكا (بالهكتارات)

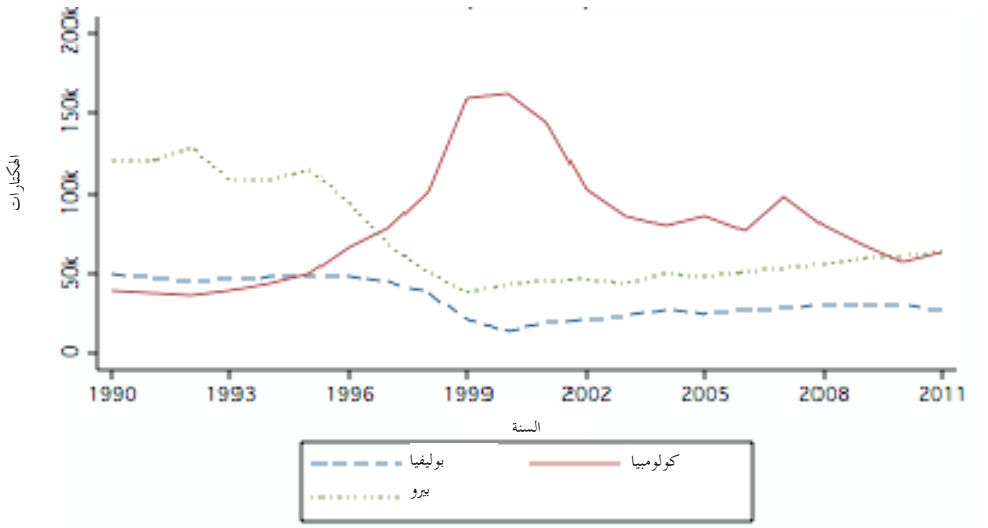


المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ملاحظة: المحور الصادي: بآلاف الهكتارات؛ المحور السيني: بالسنوات.

**مع أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أسهم في زيادة فهم الاتجاهات السائدة في مجال المخدرات والجريمة، فإن الافتقار إلى استراتيجية نشر مؤسسية وضوابط للجودة وعمليات منهجية لتتبع النتائج يؤدي إلى التشكيك بفائدة المكتب وتأثيره**

٣٤ - استخدم المكتب ما أجراه من بحوث وتحليلات لزيادة الوعي العام بالتحديات الماثلة في مجال المخدرات والجريمة. واستناداً إلى الوثائق الواردة من ٢٤ مكتبا ميدانيا تابعا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عمَّم المكتب أعماله البحثية والتحليلية بصفة أساسية على الجهات التالية: (أ) الموظفون التقنيون الذين اضطلع المكتب ببناء قدراتهم (الموظفون المسؤولون عن إنفاذ القوانين، والمدعون العامون، ومقدمو الخدمات على سبيل المثال) (٥٧,٧ في المائة)؛ (ب) صانعو القرار في الوزارات والوكالات الحكومية الذين تلقوا خدمات استشارية من المكتب لكي تسترشد بها عملية وضع السياسات (١٨,٨ في المائة). وتتصل النسبة المتبقية بمنظمات المجتمع المدني وعموم الناس.

٣٥ - وينظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى جانب منشوراته البحثية والرئيسية، عدداً من حملات التوعية والدعوة العامة الأوسع نطاقاً من قبيل ''حملة القلب الأزرق لمناهضة الاتجار بالبشر'' (Blue Heart) أو ''المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر'' (UN.GIFT) بشأن الاتجار بالبشر وحملته الأخيرة بشأن مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ولقد أطلقت أحدث الحملات عهداً إعلاناً للخدمة العامة شوهد أكثر من ٨٤ ٠٠٠ مرة منذ منتصف عام ٢٠١٢. كما استكمل المكتب مساعيه الرامية إلى توعية الجمهور بفضل ما يبذله من جهود في وسائط التواصل الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، زاد عدد متتبعي أنشطة المكتب على موقع تويتر بنسبة ٦٥ في المائة (من ٤٢٦ ١٤ إلى ٨٣٤ ٢٣) وزادت أرقام متتبعيه على موقع فيسبوك بنسبة ٥٦ في المائة (من ٦٩١ ١٦ إلى ٠٩٥ ٢٦). وتتبع المكتب أيضاً البيانات المتعلقة بالمؤشرات التي تعكس نشر بعض معلوماته الرئيسية والوصول إليها. ويتضح من الجدول ٤ الوارد أدناه أن البيانات تشير إلى وجود اتجاه نحو الزيادة منذ عام ٢٠٠٩ في ما يتعلق بعدد الزائرين والوصلات، وعدد عمليات تنزيل المعلومات ونقلها، وعدد الاستشهادات بمنشورات المكتب.

الجدول ٤

**مؤشرات الأداء في مجال البحوث والتحليلات**

| مؤشرات الأداء | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ | الهدف للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ |
|---|---|---|---|---|
| حجم/كمية استعمال الدول الأعضاء للبيانات المستمدة من قاعدة البيانات المركزية للمكتب | ١٧٥ ٠٠٠ من عناصر البيانات | ١٨٥ ٠٠٠ من عناصر البيانات | ٢٠٤ ٧٥٠ من عناصر البيانات | لا ينطبق |
| عدد مرات التصفح/التنزيل من الموقع الشبكي للمكتب | ١,٥ مليون | ١,٦٥ مليون | ٢,١ مليون | ٢,٢ مليون |
| عدد الزوار المعاودين للموقع الشبكي للمكتب شهرياً | لا ينطبق | لا ينطبق | ١٩٥ ٠٠٠ شهريا | ٢١٣ ٠٠٠ شهريا |
| عدد وصلات الموقع الشبكي للمكتب | ٣٠ ٠٠٠ وصلة | ٣٤ ٦٠٠ صلة | ٤٩ ١٢٥ صلة | لا ينطبق |
| عدد عمليات تنزيل البيانات الإحصائية للمكتب من شبكة الإنترنت | لا ينطبق | لا ينطبق | ٤٦ ٠٠٠ عملية تنزيل | ٥٠ ٦٠٠ عملية تنزيل |
| عدد الاستشهادات بمنشورات المكتب في قاعدة لكسيس - نكسيس للبيانات الإلكترونية | ١ ٢٠٠ استشهاد | ١ ٤٥٠ استشهادا | ١ ٩١٦ استشهادا | ٢ ٥٠٠ استشهاد |

٣٦ - ورصد المكتب أيضاً عمليات تنزيل عدد محدود من منشوراته الرئيسية والاستشهادات بها (انظر الجدول ٥).

الجدول ٥

**استخدام عينة من منشورات المكتب**

| | ٢٠١١ | | ٢٠١٢ | |
|---|---|---|---|---|
| المنشور | عمليات التنزيل | الاستشهادات | عمليات التنزيل | الاستشهادات |
| التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٢ | لا ينطبق | لا ينطبق | ١٧٣ ٣٢٥ | ٣٢١ |
| التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١١ | ٩٤ ٩٦٢ | ٣٤٥ | ١٤٩ ٧٥٣ | ٣٠٢ |
| التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١٠ | ٥٤ ٧٧٠ | لا ينطبق | ٤٠ ٨٨٨ | لا ينطبق |
| عولمة الجريمة | ٢٨ ٢٥٨ | ١٩١ | ٧١ ٠٩٦ | ١٨٦ |
| الدراسة العالمية عن جرائم القتل لعام ٢٠١١ | ٤٣ ٢٢٧ | ٣٢٨ | ١٦٠ ٠٣٤ | ٢٨١ |
| التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٩ | ٢٣ ٤١٤ | لا ينطبق | ٣٥ ٥٠٨ | لا ينطبق |
| دراسة استقصائية عن زراعة الكوكا في كولومبيا لعام ٢٠١١ | لا ينطبق | لا ينطبق | ١٢ ٤٥٨ | لا ينطبق |
| دراسة استقصائية عن زراعة الكوكا في بوليفيا لعام ٢٠١١ | لا ينطبق | لا ينطبق | ٤ ١٦٤ | لا ينطبق |

| المنشور | ٢٠١١ | | ٢٠١٢ | |
|---|---|---|---|---|
| | عمليات التنزيل | الاستشهادات | عمليات التنزيل | الاستشهادات |
| تقرير الدراسة التقييمية السريعة لمحصول الأفيون الشتوي في أفغانستان لعام ٢٠١١ | ٨ ٨٣٣ | لا ينطبق | ٦ ٠٨٢ | لا ينطبق |
| الدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١١ | ٦ ١٨٣ | لا ينطبق | ١٥ ٢٩٣ | ٥٥ |
| التجارة الأفغانية العالمية في الأفيون ٢٠١١: تقييم للمخاطر | ٩ ٥٣١ | لا ينطبق | ١٠ ٦٩٢ | لا ينطبق |

٣٧ - ومن أهداف البحوث والتحليلات توسيع قاعدة أدلة وضع السياسات والعمليات لكفالة التصدي للمخدرات والجريمة بفعالية. إلا أن المكتب لم يبادر إلى قياس تأثير بحوثه وتحليلاته، في ما عدا السجلات الواردة أعلاه. وليست هناك استراتيجية نشر مؤسسية أو ضوابط للجودة أو أي عمليات منهجية أخرى لتحديد استعمال بحوث المكتب وتحليلاته من قبيل تحليل مجموعة القراء، أو الدراسات الاستقصائية أو أدوات التعقيب الإلكتروني، وقيمتها الوظيفية، وعلى سبيل الاستثناء، اختبر المكتب، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، في إطار إعداد التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠١١[٢٨]، دراسته الاستقصائية الخارجية المنظمة الأولى للإحصاءات الواردة في التقرير الصادر عام ٢٠١٠. وصنف المجيبون عموماً نوعية الإحصاءات وعرضها بصورة إيجابية واستخدموا الفصل الإحصائي أساساً لمقارنة البلدان. إلا أنهم انتقدوا عدم كفاية التشديد على الإحصاءات المتعلقة بخفض الطلب على المخدرات، وعدم كفاية تحليل البيانات المتعلقة بالمخدرات من حيث سياسات المخدرات، وحسن توقيت البيانات، وعدم وجود مؤشرات محدَّدة بالقدر الكافي. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد ١١ من أصل الـ ٢٤ مكتباً ميدانياً (٤٦ في المائة) أنه لم يحصل على أي معلومات بشأن نشر هذه الأعمال البحثية والتحليلية و لم تتوافر معلومات بشأن استعمال ٢٥ في المائة من الأعمال البحثية والتحليلية التي أفاد عنها الـ ٢٤ مكتباً ميدانياً. ومن المكاتب الميدانية التي توافرت لديها معلومات بهذا الشأن، تبين أن ٣١,٤ في المائة من الأعمال أرشد عملية صنع القرار وأن ١٢,٨ في المائة منها أسهم في اعتماد خطة أو استراتيجية.

(٢٨) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.II.XI.10.

## جيم – وفر المكتب مصدراً قيّماً من الخبرات والحلول لتيسير بناء القدرات من أجل العمل القطري؛ إلا أن الثغرات في البيانات والقيود المفروضة على رصد النتائج تطرح تحديات بالنسبة إلى قياس النتائج والآثار

٣٨ – وفر المكتب خبرات تقنية في مجالات منها إنفاذ القوانين ورصد المحاصيل غير المشروعة؛ والتنمية البديلة؛ وإصلاح العدالة الجنائية؛ وإدارة السجون؛ ووقاية الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات ومعالجتهم وإعادة تأهيلهم؛ وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن وفي السجون. ومع أن المكتب أنفق معظم موارده ميدانياً في أنشطة بناء القدرات، فإن عدم تحديد الأولويات بما فيه الكفاية والافتقار إلى وجود المعلومات المتعلقة بالنتائج يعيق قدرته على تحديد حالات النجاح والفشل ويطرح بالتالي تحديات بالنسبة إلى فعاليته. واستناداً إلى المعلومات الواردة من ٢٤ مكتباً ميدانياً، خصَّص المكتب ٧٥ في المائة من الأنشطة الميدانية لنواتج من قبيل التدريب التقني، والخدمات الاستشارية، والتوجيه والإرشاد، وتوفير الأدوات والأدلة والتحليلات وقواعد البيانات وبرامج التعلم الإلكتروني.

٣٩ – واستناداً إلى الزيارات الميدانية التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومن خلال اعتماد التثليث في التحليل الاستخلاصي لتقييمات المكتب، يتضح أن المكتب يؤدي دوراً حفَّازاً في تزويد المسؤولين الحكوميين بالمعارف والقدرات اللازمة لتطبيق السياسات وخطط العمل والاستراتيجيات. وهناك عدد من الحالات على مستوى المشاريع التي وثقّت نتائجها بصورة مقنعة. وترد الأمثلة على ذلك في الأطر ٥ إلى ٨.

الإطار ٥:

**إصلاح العدالة الجنائية**

في بنما، عزَّز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قدرات ١ ٣٩٠ موظفاً من موظفي السجون بحلول عام ٢٠١١ من خلال أكاديمية السجون التي وفرت التدريب التقني في مجال معاملة السجناء وإدارة السجون. وقدَّم موظفو السجون المدرَّبون حديثاً خدمات إلى ٣ ٣٥٩ سجيناً عام ٢٠١٠، و ٥ ٦٤٧ سجيناً عام ٢٠١١، و ٦ ٢٨٨ سجيناً عام ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر المكتب منذ عام ٢٠٠٩ المساعدة، من خلال تنظيم دورات تدريب وحلقات إقليمية للتبادل المعرفي، في بناء قدرات مستدامة في مجال العدالة الجنائية في كينيا، وسيشيل، وموريشيوس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وملديف، والصومال لإجراء محاكمات تتسم بالإنصاف والكفاءة لممارسي القرصنة البحرية، ولكفالة ظروف احتجاز إنسانية ومأمونة للسجناء.

الإطار ٦:

**الفساد**

في إندونيسيا، عزَّز المكتب قدرات المؤسسات والمحاكم على رصد التحقيقات بشأن الفساد وتحديدها وإدارتها.

الإطار ٧:

**الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع**

عزز برنامج مراقبة الحاويات قدرات موظفي الجمارك والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون على تحديد محتويات الحاويات وإجراء عمليات تفتيشها ومصادرتها، مما أسهم في زيادة عدد عمليات مصادرة الشحنات في إطار الاتجار غير المشروع. فعلى سبيل المثال، صودرت عام ٢٠١٢ في أمريكا اللاتينية كمية من الكوكايين قدرت بـ ١٤,١ مليون طن تبلغ قيمتها بأسعار البيع في الشارع ٠٠٠ ٦٠٠ دولار. وفي أفغانستان، عمل المكتب انطلاقا من مقر وزارة مكافحة المخدرات وتولى تدريب الموظفين على إجراء دراسات استقصائية أرضية ودراسات للصور المرسلة من السواتل لرصد زراعة الأفيون والقنب.

الإطار ٨:

**الصحة وأسباب المعيشة**

في مجال مكافحة فيروس المناعة البشرية/الإيدز، رفع المكتب مستوى المساعدة التقنية بواسطة طائفة كاملة من العلاجات الواقية من المخدرات وتوفير المساعدة الاجتماعية في ميانمار ولاتفيا ونيبال على سبيل المثال. ونشر المكتب أيضاً أفضل الممارسات القائمة على الأدلة العلمية في معالجة الارتهان للمخدرات في ٢٦ بلداً في أفريقيا مستعيناً بالشبكات المحلية والوطنية للحكومات وأنشأ مركزاً لرصد فيروس نقص المناعة البشرية والسجون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٤٠ - وعلى الرغم من تحقيق هذه النتائج، فإن الكمية المحدودة من البيانات المتعلقة بالنتائج أعاقت قدرات المديرين عن اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الحلول الناجعة وغير الناجعة، وتنظيم أولويات المكتب وتحديد مجالاتها، وتحديد ما يقدمه المكتب من قيمة مضافة.

٤١ - وفي الفترة الممتدة بين عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠١٢، كان للمكتب ما مجموعه ٣٥٣ مشروعاً منجزاً أو جارياً نفذ من خلالها آلاف الأنشطة والنواتج المستقلة، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية إلى ١٥٠ بلداً. وطلب مكتب خدمات الرقابة الداخلية معلومات عن بيانات الأداء من ٣٠ مكتباً قطرياً تتعلق بالنواتج والنتائج. ومن أصل ١ ٧٣٥ نابجاً أفيد عنها في ٢٤ بلداً، نُفذت أغلبية التدخلات على شكل دورات تدريبية تقنية (٣١,٠ في المائة) تلتها حلقات عمل ومؤتمرات (٢١,٠ في المائة) ودورات لتدريب المدربين (١,٩ في المائة). ولم يكن لدى ٣٢ في المائة من هذه الدورات معلومات بخصوص النتائج، مما مثل فجوة هائلة في البيانات اللازمة لتحديد الفعالية. وشكل ذلك تحدياً متكرراً أيضاً لوحظ في الزيارات الميدانية السبع. ومن أصل ١ ١٨١ نشاطاً يتوافر عنها بعض الوثائق المتعلقة بالنتائج، أشار رؤساء المكاتب الميدانية للمكتب إلى أن ٤١,٧ في المائة منها أدى إلى تعزيز قدرات الموظفين الفنيين وإلى أن ١٠,٧ في المائة منها مكّن المسؤولين من استخدام السياسات والإجراءات.

٤٢ - وتتسم مؤشرات أداء مشاريع المكتب وبرامجه بتباين جودتها مع احتمال التحيز؛ المقصود بذلك عدد البلدان التي يقدم لها المكتب المساعدة في مختلف المواضيع؛ وانصباب تركيز مؤشرات أخرى بقدر أكبر على الأنشطة أو النواتج عوضاً عن تركيزها على النتائج الميدانية. ويتضمن الشكل الخامس بعض الأمثلة على المؤشرات المتعلقة بأنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها المكتب، ويمثل عام ٢٠١٠ و عام ٢٠١١ ( تراكمياً) الأرقام الفعلية ويمثل ''الرقم المستهدف'' الهدف الذي حدده المكتب لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

الشكل الخامس

**المؤشرات التوضيحية لأداء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ما يتعلق ببناء القدرات**

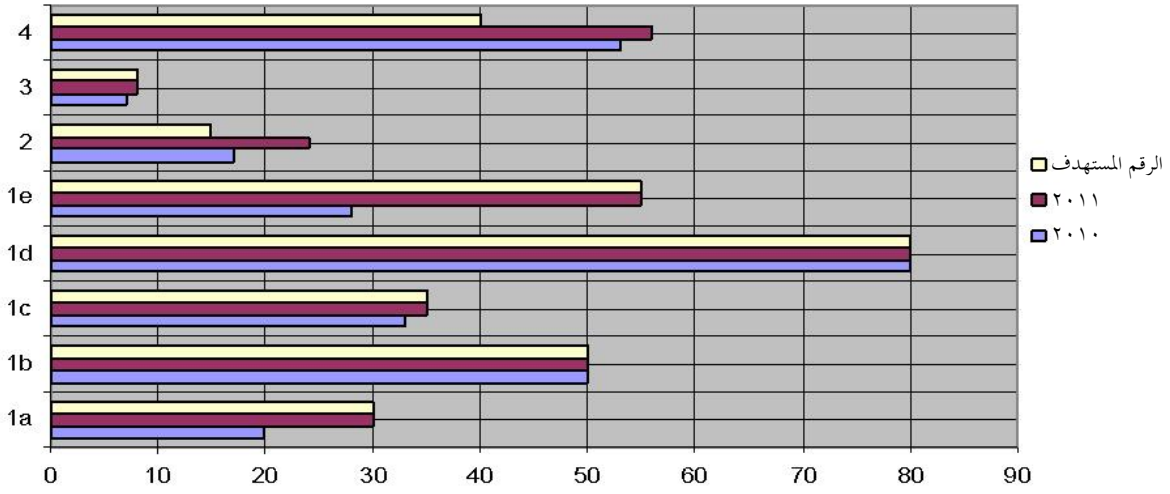


مؤشر الأداء

١ - عدد البلدان التي تستخدم الأدوات والأدلة والمواد التدريبية لتحسين الإجراءات والممارسات المتعلقة بما يلي: (أ) إصلاح العدالة الجنائية؛ (ب) الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛ (ج) الفساد؛ (د) الاتجار بالبشر؛ (هـ) غسل الأموال

٢ - عدد البلدان التي تتلقى المساعدة من المكتب في تنفيذ أنشطة الوقاية من تعاطي المخدرات القائمة على الأدلة

٣ - زيادة في عدد البلدان التي تتلقى المساعدة من المكتب لإعداد برامج التنمية البديلة المستدامة وتنفيذها، بما في ذلك منع الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا والقنب والقضاء عليها

٤ - زيادة في عدد البلدان التي قامت، بمساعدة المكتب، بوضع واعتماد وتنفيذ برامج تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من حيث علاقته بالأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن، والاتجار بالبشر، وانتشاره في السجون

## دال – ينال الضعف الذي لا يزال يعتري التركيز البرنامجي المتكامل، والافتقار إلى رؤية مؤسسية متسقة، وضعف رصد النتائج، من فعالية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

### حدّ ضعف تكامل الخدمات المعيارية وأعمال البحث والتحليل والمساعدة التقنية من التأثير المحتمل لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٤٣ - أدى عدم تحقيق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التكامل التام فيما يوفره من خدمات معيارية وأعمال بحث وتحليل ومساعدة تقنية في إطار استراتيجية مؤسسية إلى عدم توظيف مكانته لمساعدة الدول الأعضاء على تحديد مجالات الأولوية على أفضل وجه وما إذا كان التصديق أو التشريع قد أدّيا إلى أي تغييرات ذات مغزى. وقد أسهم المكتب في زيادة التصديق على صكوك قانونية دولية وسن تشريعات محلية؛ بيد أنه لم يتابع بانتظام النتائج في مرحلة ما بعد التصديق. ولن يؤدي التصديق على صكوك قانونية دولية واعتماد تشريعات محلية إلى تغييرات ما لم تتوفر هياكل أساسية وآليات وقدرات محلية لتنفيذها. وفي حين تتوقف متابعة المكتب لعمله المعياري على طلب الدول الأعضاء للمساعدة والتمويل، ينبغي إقامة صلة أقوى بين ما يوفره من خدمات معيارية وأعمال بحث وتحليل ومساعدة تقنية، لكي يكون له مزيد من التأثير.

٤٤ - بالمثل، لم يوظف المكتب على نحو تام مكانته بحيث يكون قناة للمعلومات المتعلقة بالمخدرات والجريمة. فقد أشارت الدول الأعضاء إلى إمكانات المكتب التي لم تتحقق في مجال تبادل البيانات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة من البلدان والمنظمات الدولية ومؤسسات البحث والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والشركاء الآخرين في مواجهة التحديات التي تشكّلها المخدرات والجريمة. وعلاوة على ذلك، يتسم المكتب، بفضل ما يتمتع به من منظور عالمي وإقليمي، بميزة نسبية للمساعدة في بناء قدرات الدول الأعضاء على جمع بيانات موثوقة وسليمة ورصدها والإبلاغ عنها. وقد حدّ عدم وجود استراتيجية تنفيذية لإدارة المعارف على نطاق المكتب من فرص استخدامه لأعمال البحث والتحليل لإحداث ما يُحتمل أن يكون له من تأثير. وفي حين وسّع المكتب نطاق ما يقوم به من بحث وتحليل عن طريق إجراء تقييمات لمخاطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتقييمات مواضيعية على الصعيدين العالمي والإقليمي، من قبيل الدراسة العالمية عن جرائم القتل، فإن الغموض لا يزال يكتنف استخدام هذه المنتجات وقيمتها الوظيفية باعتبارها أدلة يُستند إليها لتقرير السياسات والعمليات.

٤٥ - وسعيا إلى تحسين عملية صنع القرار القائمة على الأدلة، أحرز المكتب بعض التقدم في وضع معايير لإحصاءات الجريمة وإنشاء شبكات ممارسين. وشكّل إنشاء مركز الامتياز المعني بإحصاءات الجريمة، بالاشتراك مع المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك، على سبيل المثال، منعطفا هاما في تعزيز هذا الدور. وبالإضافة إلى ذلك، تشكّل خلاصات المعارف العالمية من قبيل بوابة الأدوات والموارد اللازمة للنهوض بالمعارف في مجال مكافحة الفساد، التي تقيم الصلة بين السلطات والعاملين في مجال مكافحة الفساد، أو موجز قضايا الجريمة المنظمة الذي يجمّع قضايا توضيحية وتقنيات التحقيق والمقاضاة ذات الصلة بالموضوع، ممارسات جيدة تجدر الإشارة إليها. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار برنامج دولي لضمان النوعية، ساعد المكتب على توحيد نوعية الأعمال التي تؤديها مختبرات الكشف عن تعاطي المخدرات والطب الشرعي على الصعيد الوطني.

**لم تُدعَم ولايات المكتب المتنامية بتمويل مرن خارج عن الميزانية وتخطيط متسق تماما للبرامج يعكس الأولويات الميدانية**

٤٦ - لا يزال المكتب حتى الآن، من الناحية التنظيمية، في مرحلة انتقالية، وهو لا يزال آخذ في التطور من خلال تعزيز برامجه المتعلقة بالمخدرات والجريمة، وتوسيع نطاق الصكوك والولايات القانونية الدولية، والاضطلاع بعمله الذي يزداد تعقيدا. وفي خضم هذه التغييرات، ظلت المساهمات المقدمة إلى المكتب من الميزانية العادية راكدة. وعلى الرغم من أن الموارد الخارجة عن الميزانية قد زادت زيادة كبيرة بحيث ارتفعت من ٨١ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٧٣ مليون دولار في عام ٢٠١١، فقد أصبحت مرتبطة على نحو أكثر صرامة بأولويات المانحين ومخصصات الإنفاق، لأسباب تُعزى جزئيا إلى ارتباط ولايات المكتب في كثير من الأحيان بالأولويات المتصلة بالأمن القومي.

٤٧ - وفي نفس الوقت، لم يُقابَل نمو الولايات دوما بعملية إعادة ترتيب متسقة وشاملة لاستراتيجية المكتب وأولوياته وأساليب عمله. فقد تحولت استراتيجية المكتب لكل من الفترتين ٢٠٠٨-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٥. عن المشاريع نحو الأخذ بنهج برنامجي متكامل، بحيث أُنشئت أفرقة عمل مواضيعية ومشتركة بين الشُّعب. بيد أن المكتب لا يزال يفتقر إلى رؤية شاملة لسد الفجوات الاستراتيجية والربط بين عملياته. وعلى وجه التحديد، ثمة تحديات عديدة تعترض حفاظ المكتب على استراتيجية ورؤية مؤسّسيتَين متسقتَين نتيجة للطابع المعقد الذي تتسم به هياكله المتعلقة بالحوكمة والإدارة والبرامج، ويتضح ذلك من وجود مجلسين إداريَين؛ وثلاث مهام شاملة لعدة قطاعات؛ وأربع شُعب؛ وخمسة مواضيع فنية؛ وسبعة برامج فرعية، تعكس كلها وجود اختلاف طفيف في الطريقة المتبعة في مواءمة

الأولويات الموضوعية والممارسات التنظيمية. وفي نفس الوقت، يستمر اتساع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين من حيث نطاقه (انظر الجدول ٦).

الجدول ٦

**هيكل البرامج الفرعية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة**

| فترات السنتين | عدد البرامج الفرعية | عدد عناصر الإطار المنطقي* | الميزانية[أ] | حصة الموارد من الميزانية العادية | النواتج المقدرة |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٨-٢٠٠٩ | ٣ | ١٧ إ م ٣٨ م إ | ٧٠١ ٤٨٢ | ٣٠٦ ٣٩ (٨ في المائة) | ٢ ٠٨١ |
| ٢٠١٠-٢٠١١ | ٣ | ١٦ إ م ٤٢ م إ | ٥٠٦ ٤٥٣ | ٢٩٢ ٤١ (٨ في المائة) | ١ ٤٧٣ |
| ٢٠١٢-٢٠١٣ | ٧ | ٢٦ إ م ٥٨ م إ | ٥١٧ ٤٣٣ | ١٩١ ٣٩ (٧،٥ في المائة) | ١ ٧٩٠ |
| ٢٠١٤-٢٠١٥ | ٩ | ٢٩ إ م ٦١ م إ | لا ينطبق | لا ينطبق | لا ينطبق |

* م م: إنجازات متوقعة؛ م إ: مؤشرات إنجاز.

(أ) (A/66/6 (Sect. 16)؛ E/CN.15/2011/22.

٤٨ - وعلى الرغم من أوجه التقدم الذي أحرزه المكتب في الانتقال إلى اتباع نهج برامجي متكامل، لا يزال في الواقع نهج المشاريع هو الذي يحرّك العمليات إلى حد كبير. وفي نفس الوقت، كشفت الزيارات الميدانية استمرار طابع التجزّؤ بين جوانب متعددة من الاستراتيجية التنظيمية إذْ لا توجد أي روابط واضحة عملية أو نظرية بين مختلف مستويات وثائق التخطيط. وثمة تفاوت في نوعية ومعايير مختلف وثائق التخطيط على الصعيدين الإقليمي والقطري، مما يجعل مواءمتها مع الإطار الاستراتيجي العالمي للمكتب أكثر تعقيدا. وخطط البرامج ليست متاحة في جميع المكاتب الميدانية، بل لا تُستخدم في بعضها إلا الخطط على مستوى المشاريع. وفي الآونة الأخيرة، أصدرت شعبة العمليات أمرا إداريا لكفالة الأخذ بنهج مؤسسي فيما يتعلق ببعض مؤشرات الإنجاز، كما أنها تضع مجموعات من المؤشرات الموحدة على مستوى النتائج لاستخدامها في البرامج القطرية والإقليمية. وثمة حاجة ملحة إلى أن يجتمع مديرو المكتب على صعيدي المقر والميدان وأن يتفقوا على خطة مؤسسية متكاملة وشاملة يتولون وضعها ونشرها. وتتيح الحلقة الدراسية السنوية للممثلين الميدانيين هذه الفرصة إذ سيتم في إطارها استعراض مشروع المبادئ التوجيهية والمعايير الجديدة المتعلقة بتصميم البرامج قبل أن تقرّها الإدارة. ويتعين على المكتب زيادة التركيز على البرامج لتعزيز رؤيته المؤسسية على نحو ما أكّده عدد من التوصيات غير المنفَّذة الواردة في تقارير رقابية سابقة.

**لا يوجد ما يكفي من القدرات والدعم للاضطلاع بالإدارة القائمة على النتائج وتبادل الدروس المستفادة والمساءلة**

٤٩ - على النحو المشار إليه أعلاه، يعتري الضعف أنشطة المكتب المتصلة برصد النتائج والإبلاغ عنها، وهي تفتقر إلى هياكل شاملة لعدة قطاعات في مجالَي التوجيه والدعم. ويؤثر هذا، بدوره، على نوعية التقييمات. فلا تزال خطط وأساليب تقييم التقدم المحرز قياساً بالأهداف غير منظّمة وتحركها قدرات ميدانية متفاوتة في مجال رصد النتائج ومختلف احتياجات الإبلاغ الخارجة عن الميزانية. ورغم أن ممارسات وإجراءات رصد النفقات المالية وإنجاز الأنشطة والنواتج موجودة ويتم التقيّد بها، فإن رصد النتائج والإبلاغ عنها محدودان من حيث النطاق والنوعية. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن لجنة استعراض البرامج هي التي ينبغي أن تتولى المسؤولية عن تقييم النتائج ومدى التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف عن طريق استعراض البرامج المواضيعية والإقليمية والقطرية، لكنها لا تفعل ذلك دائما[٢٩]. وعلى نطاق أشمل، يعتري الضعف التوجيه المنهجي المقدم لدعم تقييم التقدم المحرز في تحقيق النتائج. وفي الواقع، ثمة خطر من أن يخلّف التركيز الذي انصب على التقييمات في الآونة الأخيرة أثراً جانبيا غير مقصود يتمثل في إضعاف إحساس المديرين بروح المسؤولية عن أنشطة الرصد والإبلاغ الجارية فيما يتعلق بنتائج تتصل بما ينجزونه من نواتج. وقد حققت بعض المكاتب تقدما أكثر من غيرها من حيث الدرجة التي بلغها تقييمها للنتائج، ولكن هذه الجهود لا تزال تُبذل في معظمها على مستوى المشاريع. وأداة تتبع الأداء المتاحة على نطاق المكتب (ProFi) لا تكفي لتحديد النتائج البرنامجية، ولا تشمل البيانات التي تُعرض في الأداة العالمية (نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق) العمل الميداني ولا تُستخدم في المكاتب القطرية. ويلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية التقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مؤخرا في تتبع مؤشرات الأداء المواضيعي باعتباره خطوة في الاتجاه الصحيح.

٥٠ - ولا تُعرف مؤشرات الأداء المؤسسي في معظم المكاتب الميدانية ويتسم استعراض مؤشرات النتائج بالضعف. وفي بعض الحالات، بالغت المؤشرات في الإبلاغ عن الأداء الفعلي وتعذر التحقق منها استنادا إلى قواعد ''بيانات'' رسمية؛ منها على سبيل المثال، عدد التصديقات. وتبيّن حالة الرصد والإبلاغ في المواقع الميدانية التي زارها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وجود عدم اتساق، على مستوى البرامج، في توافر الأطر المنطقية للبرامج، ودعم موظفي البرامج لعمليات الرصد والإبلاغ، والتقارير المقدمة سنويا (انظر الجدول ٧).

(٢٩) انظر UNODC/MI/2010/01، توجيه إداري، لجنة استعراض البرامج، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

الجدول ٧

**الرصد والإبلاغ**

| المكتب | الإطار المنطقي للبرنامج | الرصد والإبلاغ | دعم موظفي البرامج | تقرير الأداء البرنامجي |
|---|---|---|---|---|
| أفغانستان | نعم | مسائل مالية، نشاط، نواتج، على أساس المشاريع، نتائج | نعم | تقرير أداء سنوي |
| بنما | على أساس المشاريع | مسائل مالية، نشاط، نواتج، على أساس المشاريع، نتائج – قيد التنفيذ | قيد التنفيذ | على أساس المشاريع |
| المكسيك | على أساس المشاريع | مسائل مالية، نشاط، نواتج، على أساس المشاريع، نتائج | قيد التنفيذ | على أساس المشاريع |
| باكستان | نعم | مسائل مالية، نشاط، نواتج، على أساس المشاريع، نتائج | نعم | على أساس المشاريع |
| جنوب أفريقيا | قيد التنفيذ | مسائل مالية، نشاط، نواتج، على أساس المشاريع، نتائج | على أساس المشاريع | على أساس المشاريع |
| إندونيسيا | نعم | مسائل مالية، نشاط، نواتج، على أساس المشاريع، نتائج | على أساس المشاريع | تقرير أداء سنوي |
| ميانمار | على أساس المشاريع | مسائل مالية، نشاط، نواتج، على أساس المشاريع، نتائج | لا | على أساس المشاريع |
| فيينا | نعم | مسائل مالية، نشاط، نواتج، على أساس المشاريع، نتائج | لا توجد أي وحدة مكرسة للرصد/ الإبلاغ | صدر آخر تقرير أداء سنوي في عام ٢٠١٠ |

٥١ - وقد عزّز المكتب مؤخرا وظيفة التقييم التي يقوم بها. وبعد فترة لم يكن لها فيها وجود (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، أُعيد إنشاؤها في شكل وحدة التقييم المستقل، المسؤولة مباشرةً أمام المدير التنفيذي. وفي عام ٢٠٠٨، أنشأت هيئة لتوجيهات وممارسات التقييم أصدرت ٨٩ تقييما وحوالي ٨١٩ توصية، واتصل ٧٩ من التقييمات الـ ٨٩ بمشاريع اضطلع بها خبراء استشاريون خارجيون وأجري تقييمان متعمقان و ٨ تقييمات مواضيعية. بيد أن الزيادة في حجم التقييمات لا يقابلها بالضرورة تحقيق منفعة، وهو أمر لا يزال يعوقه ضعف آليات المتابعة اللازمة لتنفيذ التوصيات.

## هاء - أسهمت العمليات الإقليمية في استحداث هيكل أكثر استجابة؛ بيد أن التحديات لا تزال ماثلة أمام الاستراتيجية التنفيذية وتنسيق الشراكات في الميدان

٥٢ - انتقل المكتب إلى الأخذ بنهج ذي طابع إقليمي فيما يتعلق بالعمليات الميدانية. فرغم صعوبات التمويل التي تقيّد أنشطته، عمد المكتب إلى تنشيط المركز الإقليمي لشرق آسيا والمحيط الهادئ عن طريق تنفيذ إطار استراتيجي إقليمي، بحيث وضع مجموعة من الأهداف والمؤشرات، وأصدر تقارير أداء سنوية. وتحذو حذوه مكاتب أخرى مثل المكتب الإقليمي

لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، لكن الافتقار إلى الخبرة التقنية الكافية يعيق مساعيها. وأكدت الجهات المستفيدة الرئيسية على ضرورة أن يوفر المكتب الدعم من الخبراء ويقلّل من الخدمات العامة في مجال إدارة المشاريع. ولئن كان المكتب يعيّن بعض الخبراء في المكاتب الإقليمية في إطار مشاريع عالمية، فإن ذلك لا يمثل القاعدة العامة. فتركيز مجموعة من الخبراء المتخصصين في كل مكتب إقليمي يمكن أن يعزّز العمليات ويحسّن مستوى التنسيق والتعاون مع المقر وبين المناطق.

٥٣ - وقد شهد الوجود الميداني للمكتب تطورا تحفزه اعتبارات سياسية ترتبط بتوافر التمويل من البلدان المانحة، ويقترن بتنوع اهتمام البلدان باستضافة مكتب. ولم يُجرِ المكتب تقييما شاملا للاحتياجات لتحديد أولوياته في الميدان. وتقييمات مخاطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية على الصعيد الإقليمي لا تزال قيد التنفيذ، ولا تُعدّ حتى الآن بمثابة مصادر للمعلومات القائمة على الأدلة أو عوامل تُحرّك عمليات صنع القرار على الصعيد الداخلي. ونوع المكاتب ورتب الوظائف ومسألة التسلسل الإداري بين فيينا والميدان، تعكس في معظمها قرارات تتخذ لأغراض خاصة لا تقابل بالضرورة أي منطق تنفيذي واضح أو حاجة استراتيجية واضحة. ويقوم المكتب حاليا باستعراض التحدي الذي تمثله البرامج العالمية فيما يتعلق بالميدان في إطار استعراض متواصل مشترك بين الشُّعب بهدف إعداد معايير برنامجية.

٥٤ - وقد استفاد المكتب من شراكات مُبرمة مع عدد من المنظمات، منها على سبيل المثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. بيد أن المكتب تنافس، في حالات أخرى، وفي بعض الأحيان مع الشركاء أنفسهم، على التمويل والأنشطة التنفيذية. وعموما، يضيف المكتب فيما يقدمه من خدمات معيارية ويقوم به من أعمال في مجال مكافحة المخدرات قيمة فريدة، على حد ما أكدته الدول الأعضاء وأكدّه الشركاء الذين أجريت معهم مقابلات. بيد أن مجالات المساعدة التقنية مثل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وسيادة القانون، وإلى حد ما توفير سبل عيش مستدامة، يظل الميدان أكثر ازدحاما، بل تعذّرت على المكتب وشركائه، في بعض الحالات، الاستفادة من الميزة النسبية لكل منهم.

٥٥ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي حين تم إضفاء الطابع الإقليمي على العمليات وانتقل التركيز في الأعمال تدريجيا إلى مفاهيم أوسع نطاقا للصلات بين سيادية القانون والتنمية،

لم يوظف المكتب بالكامل علاقاته مع الشركاء الإقليميين. فعلى سبيل المثال، يمكن للمكتب أن يواصل تعزيز شراكاته التحليلية والتنفيذية مع المؤسسات الإقليمية المعنية بالسياسات والمعارف، مثل اللجان الإقليمية، وأن يواصل التعاون معها. ويتعين أن تكون مجالات عمل المكتب واضحة وتستند إلى قيمته المضافة أو ميزته النسبية الفريدة ضمن أي من سياقات الشراكات.

## خامسا – خلاصة

٥٦ – استجاب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى احتياجات البلدان التي تواجه ثغرات في قدراتها المؤسسية والتشريعية بالنسبة لمجموعة متنوعة ومتزايدة من المجالات التي تستدعي مناقشات حكومية دولية وتستدعي الاهتمام الوطني. وكان أداء المكتب قويا على نحو خاص في وظيفته المعيارية الأساسية حيث أنه قدم الدعم إلى البلدان في مداولاتها بشأن الصكوك القانونية الدولية الأساسية وسياسات التمكين المرتبطة بها، وفي التصديق عليها. أما في ما يتعلّق بمهمة البحث والتحليل، فقد أثّرت مختلف منشورات المكتب الأساسية، ولا سيّما التقرير العالمي عن المخدرات، في النقاش في مجالات الأمن الدولي وسيادة القانون والتنمية. فعلى الصعيد القطري، تُستمدّ النتائج بصورة رئيسية من الدراسات الاستقصائية عن محاصيل الكوكا والأفيون في دولٍ منتجة مختارة، التي استُخدمت كمدخلات مباشرة في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمكافحة المخدرات وأسباب المعيشة البديلة. كما تحظى سلسلة تقييمات مخاطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي أصدرها المكتب مؤخرا باهتمام كبير إلا أن تأثيرها فيما تبعها من تغير في سياسات وتغير مؤسسي غير واضح.

٥٧ – وفي حين أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أتاح تنمية القدرات من خلال المساعدة التقنية، يبدو واضحا أن موارده المحدودة لا تلبّي إلا نسبة ضئيلة من احتياجات التعزيز المؤسسي للدول الأعضاء كي تواجه التحديات التي تطرحها الجريمة المنظّمة والاتجار غير المشروع ومنع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية والفساد والجريمة الاقتصادية والصحة وأسباب المعيشة. وينظر موظّفو المكتب وأصحاب المصلحة الخارجيون إليه على أنه منظّمة تسيّرها ضرورة جمع الأموال ويمكن بالتالي القول بأنها أصبحت مفرطة في مراعاة أولويات المانحين عوضا عن الأولويات والاحتياجات الملحّة للبلدان المستفيدة من برامجها. وتترجم حتمية تعبئة الموارد في توفير دينامية أكبر بكثير لتبرير اقتراحات أنشطة جديدة منها لتوثيق النتائج التي تعقب العمل لضمان القيمة المضافة.

٥٨ - وحقّق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة نتائج مهمة عبر مجموعة متنامية من الولايات، إلا أن فعالية عمله قد تزيد إذا ما أولى عناية أكبر للتحليل القائم على الأدلّة، ولمواءمة رؤيته المؤسسية مع برامجه، وللمساءلة. أما التحدّي الأهم الذي يواجهه المكتب، فيكمن في الحرص على أن تنصبّ كفاءاته وتركيزه التشغيلي وشراكاته على ميادين يستطيع فيها أن يقدّم قيمة مضافة أو ميزة نسبية فريدة من خلال ولايته وخبرته وحسن أدائه. وفي مجال المساعدة التقنية بشكل خاص، ينبغي للمكتب أن يحدّد خياراته وأن ينظر في ما قد يستطيع الآخرون القيام به مثله أو بشكل أفضل.

## سادسا - التوصيات

٥٩ - رهنا باستعراض تجريه لجنة البرنامج والتنسيق، يقدّم مكتب خدمات الرقابة الداخلية التوصيات الخمس الهامة التالية التي وافق عليها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويرد في مرفق هذا التقرير النص الكامل لردّ إدارة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

### التوصيات

### التوصية ١

ينبغي على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال مشاركة المقرّ والمكاتب الميدانية وتولّي زمام الأمور، أن يواصل التركيز على ترجمة رؤيته المؤسسية عبر تحقيق التكامل بين مجالاته الوظيفية ومواءمة برامجه المواضيعية والجغرافية وأن يأخذ البيانات البحثية وتقييمات المخاطر في الحسبان عند تحديد المجالات التي ينبغي أن يركز فيها كفاءاته وعملياته. [الفقرات ٤٠-٤١؛ ٤٣-٤٥؛ ٤٧-٤٨؛ ٥٣-٥٥ من التقرير]

### التوصية ٢

ينبغي على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يطبّق استراتيجية متكاملة لإدارة المعارف من أجل توظيف كفاءاته التقنية الفريدة وحلوله السياساتية وتمتين وظيفة البحث والتحليل. [الفقرات ٣٧؛ ٤٤-٤٥]

### التوصية ٣

ينبغي على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يوضّح مهام التوجيه والدعم التي يضطلع بها وأن يحسّنها، ربما من خلال إنشاء آلية دائمة للقيام بما يلي:

(أ) التخطيط للبرامج ورصدها، (ب) مواءمة البرامج التشغيلية مع الخطط المؤسسية، (ج) الإدارة القائمة على النتائج والإبلاغ عن النتائج. [الفقرات ٣٧-٣٨؛ ٤٠-٤٢؛ ٤٩-٥٠]

**التوصية ٤**

ينبغي على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يتابع تنفيذ استراتيجيته لجمع الأموال مع التركيز بوجه خاص على الحد من تخصيص المساهمات الخارجة عن الميزانية. [الفقرات ٤٦؛ ٥٣]

**التوصية ٥**

ينبغي على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يُنشئ آلية لضمان التتبّع الرسمي والمنهجي للإجراءات التنظيمية التي يتخذها استجابة لتوصيات وحدة التقييم المستقل وتقديم تقارير دورية عنها إلى الدول الأعضاء. [الفقرة ٥١]

(توقيع) كرمان **لابوانت**
وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية
٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣

## مرفق

# رد الإدارة المؤرّخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣ على تقييم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

١ - يودّ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يعرب عن امتنانه لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لإتاحة فرصة إبداء تعليقات على التقرير المذكور أعلاه. ويعترف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اعترافا تامّا بأهمية هذا التقييم ويشكر مكتب خدمات المراقبة الدولية على النهج التشاوري الشفاف الذي اتبعه في جميع مراحل عملية التقييم.

٢ - ويقدّر المكتب الاستنتاج الذي يؤكد قوة أدائه لمهامه المعيارية التي تكمن في توفير الدعم للبلدان من أجل التصديق على الصكوك القانونية الدولية الرئيسية وصياغة سياسات التمكين المرتبطة بها. ويشدد التقرير أيضا على أهمية منشورات المكتب الرئيسية، ولا سيما التقرير العالمي عن المخدرات، وكذلك سلسلة تقييمات مخاطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي أصدرها المكتب مؤخّرا. ويحيط المكتب علما باقتراحات التقييم المتعلقة بمواصلة إدماج عمل المكتب التحليلي في عملية اتخاذ القرار والعمليات، كما يحيط علما بالاستنتاجات التي تفيد بتحقيق نتائج مهمة على الصعيدين الإقليمي والقطري تتصل بتعزيز القدرة المؤسسية على تنفيذ السياسات وتعزيز إجراءات التصدي للتحديات التي تطرحها المخدرات والجريمة.

٣ - أما في ما يتعلّق بتكامل البرامج، يقدّر المكتب ما ورد في التقرير من تنويه بأهمية التقدم المحرز في تحقيق التكامل في عمله بالنسبة لجميع المجالات المواضيعية في إطار أدائه خلال فترتي السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠-٢٠١١. ويؤكّد المكتب الاستنتاج الذي توصل إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن التمويل لا يزال يُوفر أساسا على مستوى البرامج ويفيد أنه لهذا السبب أحرز المزيد من التقدم خلال فترة السنتين الحالية في ضمان ارتباط معظم البرامج التشغيلية بالبرامج المواضيعية و/أو البرامج الإقليمية/القطرية على حد سواء.

٤ - ودرس المكتب التقرير بعناية وهو يؤكد أن النتائج والتوصيات ستوفر المزيد من الدعم للعمل الذي يضطلع به في مجال التنمية المؤسسية وستفيد في زيادة إرشاد عدد من المبادرات التي بدأتها الإدارة العليا للمكتب في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

٥ - ويتفق المكتب مع التوصيات الواردة في التقرير ويودّ أن يعرب عن وجهات نظره بصفة عامة إزاء هذه التوصيات. وتشكّل البنود الواردة أدناه جزءا من خطة عمل المكتب الأوسع نطاقا وهي أمثلة على الطريقة التي ستنفّذ بها التوصيات:

**التوصية ١**: يوافق المكتب على هذه التوصية ويعي الحاجة إلى تعزيز الصلات بين البرامج المواضيعية والبرامج القطرية/الإقليمية. ويمثل ذلك أحد مساعي المكتب ذات الأولوية القائمة ويحوز على اهتمام الإدارة الكامل. وتحتوي برامج المكتب الميدانية التي تمت الموافقة عليها خلال فترة السنتين الجارية على صلات واضحة ومحددة مع البرامج المواضيعية والبرامج العالمية. وقد أقرّت حديثا عملية تشاورية أكثر وضوحا لتخطيط البرامج والموافقة عليها. وستُبذل الجهود من أجل ضمان صلات أقوى بين نتائج البحوث والعمليات الميدانية.

**التوصية ٢**: يرحّب المكتب باقتراح تحديد الجهود لتحديث استراتيجية إدارة المعارف وتطبيقها تطبيقا كاملا لتوظيف كفاءاته الفريدة وتعزيز مهام البحث والتحليل التي يضطلع بها. ويؤكّد المكتب أنّ استراتيجية إدارة المعارف كانت قد طوّرت في عام ٢٠٠٩ وسيُعاد النظر فيها.

**التوصية ٣**: يوافق المكتب على هذه التوصية ويؤيّد ضرورة مواصلة إضفاء صبغة رسمية على نهجه في توفير التوجيه والدعم للتخطيط والرصد والإبلاغ عن النتائج، بما يكفل المواءمة بين الخطط والأولويات البرنامجية. وكما سبق ذكره في ردّ الإدارة على التقييم المستقل لنهج البرمجة المتكامل لعام ٢٠١٢، يعترف المكتب بضرورة المضي في تبسيط مهام وضع السياسات والتخطيط على صعيد المؤسسة لتوفير الرقابة على تخطيط البرامج ورصدها والإبلاغ عنها. وأفضل السبل للقيام بذلك هو تحت إشراف الإدارة العليا، مع مراعاة تامة لآخر التخفيضات في الميزانية العادية وفي الوظائف، التي تؤثّر أيضا في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

**التوصية ٤**: يقدّر المكتب هذه التوصية ويقبل بها ويودّ الإفادة بأنه في صدد تنفيذ استراتيجيته لجمع الأموال. وتشير هذه التوصية إلى ضرورة الحد من تخصص المساهمات الخارجة عن الميزانية. ويرحّب المكتب بهذا الموقف ويتطلّع إلى عمل تعاوني مع أصحاب المصلحة الخارجيين والداخليين، إلا أنه يعترف باعتماده على الأموال الخارجة عن الميزانية ولا يودّ وضع أهداف محدّدة لتمويل أكثر مرونة في الوقت الراهن.

**التوصية ٥**: يوافق المكتب تماما على هذه التوصية. ووحدة التقييم المستقل هي على وشك إطلاق نظامها الإلكتروني لتتبع توصيات التقييم. ويتم إبلاغ الدول الأعضاء والإدارة دوريا بشأن نتائج التقييم والإجراءات المتّخذة استجابة لتوصيات التقييم. ويقدّر المكتب الاهتمام الذي يوليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لضرورة تتبّع تنفيذ توصيات التقييم.